مع ذكرى استقلال جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

جماهير اليمن تحتفل باليوم الذي غيّر تاريخها

بقلم: أبو اسمار

لقد تميزت ثورة الرابع عشر من اوكتوبر ١٩٦٣ في اليمن الديمقراطي عن الانتفاضات التي حدثت في اليمن والوطن العربي قبلها في قدرة هذه الثورة على استنهاض معظم جماهير البلد الذي ترسبت فيه على مدى قرون كل الامراض الاجتماعية وفي قدرتها على تطوير نفسها الى حركة ديمقراطية جذرية ، تقود اليمن اليوم من نصر الى نصر ومن انجاز الى انجاز كما انها لعبت ولعب دورا كبيرا ضد القوى الرجعية والامبريالية في عموم الجزيرة العربية بل واكثر من ذلك اثرت ايجابيا على حركة التحرر الوطني العربية .

ان هذه الميزة استنفرت القوى المضادة لها داخليا وعربيا وماليا لانها قوة تهديد جادة وجذرية لمصالح القوى الآفلة وكذلك المصالح الامبريالية المنتشرة في المنطقة . تمخض هذا الاستنفار المعادي عن تآمر وحصار مستمرين على الدولة التي شيدتها ثورة ١٤ أوكتوبر ، وقد اشتركت فيه اطراف عربية واسيوية رجعيه وامبريالية وداخلية عميلة ، بهدف اسقاط دولة ٣٠ نوفمبر وبالتالي تصفية المنجزات التي حققها شعب اليمن ، وانهاء دوره التحرري في الجزيره والخليج العربي . ولكن ثوار ١٤ اوكتوبر الذين حملوا السلاح اكثر من اربعة اعوام من اجل التحرير صمموا على ان تكون دولة ٣٠ نوفمبر امتدادا لثورة ١٤ اوكتوبر ومستوى التضحيات التي بذلتها الجماهير اليمنية في كفاحها المسلح.

لهذا اصطدموا بالقوى الوسطية التي استلمت السلطة في مرحلة ما بعد الاستقلال ، لانها لم تكن بمستوى المسؤولية التي تطمح اليها الجماهير الغفيرة ، فواصلوا المسيرة باسقاط القيادة اليمينية عبر الحركة التصحيحية في ٢٢ يونيو ـ حزيران ١٩٦٩ ، فاصبح بايديهم مقود المحافظة على مسيرة الثورة ، بل ونجذيرها لترقى الى مستوى طموحات الجماهير اليمنية .

من هنا كان عليهم ان يبذلوا مزيدا من الجهد ومزيدا من النضال والتوعية والتعبئة للشعب ، وبالتالي فيادته في الانجاز الثوري وفي مواجهة التآمر الامبريالي الرجعي الذي بدات ضرباته تتصاعد منذ الاستقلال ولحد الآن ، حتى اصبحت المؤامرات بقدر المنجزات التي اشتاتها قيادة الثورة (الجبهة القومية) بل زادوا الى اضعاف ما انجز لانها شعرت ان كل هذه المنجزات ستزيح الثورة وتدفعها الى الامام وان كل يوم مر توضح اكثر في قلعة الصمود الثوري وهرم المكاسب الثورية لصالح الجماهير، وبالمقابل تخسر القوى الاخرى نفوذها ومصالحها التي حققتها من دعم الاستعماريين بالعمالة لهم ، ومن استغلال الشعب واستثماره ، وهذا يعني ان استمرار الثورة دون عراقيل سيفتح المجال امامها واسعا لتمد وتموى وتصلب عودها ، وبمكنه اذا ما ازداد عليها التآمر ، وبالتالي تصبح عملية اجهاضها وصعبها والحيوب الثورية التي تعاون معها ، اسهل عندما تعرض لضربات تآمرية في اول الطريق .

ولكن رغم التآمر وضعف الامكانيات ، فان الثورة لم تتوقف بل انجزت الكثير على مختلف الاصعدة ..

● في الخط السياسي الداخلي ، اعقد المؤتمر الخامس عام ١٩٧٢ وانجز برنامج الثورة الوطنيه الديمقراطية ووضع الخطط العلمية والعمليه لتطوير الثورة وتحديرها ، وبناء الحزب الثوري لاستمرار انتصاراتها ولقيادة الحلف الوطني الديمقراطي الذي حققه قيادة الثورة من اتحاد كافة القوى والعناصر الديمقراطية والوطنيه ، بقيادة التنظيم الاكثر جذرية والاكثر التحاما بحركة الجماهير (الجبهه القومية) وقيادة الثورة السياسيه . كما اتاحت الحركه للجماهير وحرضها على توفير المؤسسه الشرعيه المنتخبة من القوى الشعبيه والديمقراطية ، كشكل مجلس الشعب .

● وفي المجال العسكري ، طورت القوات المسلحة في مختلف المجالات الفنية والادارية والتربوية والسياسية فحولتها الى مؤسسة ديمقراطية واداة طيعة لخدمة العمال والفلاحين واداة انتاج كما تم تدريب القوات المسلحة على ارقى الوسائل العلمية المطورة .

● وفي مجال الخدمات الاجتماعية ، فان الارقام المستقرة في مختلف القطاعات التربوية والاسكانية والاروائية والصحية ، هي خير دليل على نشاط الثورة من اجل تغيير حياة الانسان اليمني ، بل وضعت قيادة الثورة السياسية ، برامج مفصله ، وخططا عملية للثورات الثلاث : الزراعة ، والعشائية ، والايديولوجيه ، حتى تستطيع الثورة مواصلة مسيرتها ورفع مستوى الجماهير الغفيرة التي اسندت الثورة وامدتها . وحتى توجد القاعدة المادية للتحولات الاشتراكية .

اما اساليب تجذير الثورة ، فقد تصدت القوانين والاجراءات والخطط حيث اتخذت قيادة الثورة السياسية ، اسلوبا اكثر فعالة للثورة ولمنجزاتها والجذريتها هو اسلوب تعريض الجماهير الكادحة على انتزاع حقوقها من مستغليها بالقوة وباسرع وقت ، حتى لا تاح لاعداء الشعب فرصة عرقلة مسيرة الثورة .

قام الفلاحون والصيادون بانتفاضاتهم الثورية المجيدة التي اسهمت بنصرة اعداء الثورة وباعداد الكوادر الثورية ، واستهضت قطاعات جماهيرية واسعة من الشعب ووضعتها في قلب الصراع السياسي والطبقي والعسكري الذي تقوده الثورة .

● وفي مجال العلاقات الثورية العربية والعالمية ، التزمت موقف الحركات الثورية في الوطن العربي ضد مضطهديها واعدائها وناصرتها في اكثر من موقع بل ومعركة ، ولا زالت تعرض اراضيها للقصف والعدوان والتآمر الانجلزي والرجعي العماني والايراني بسبب دعمها لثورة « ظفار العمانية » بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي .

● وعالميا ، اسهمت بدور ايجابي مع القوى الثورية المعاصرة الثلاث (المعسكر الاشتراكي ـ حركة التحرر الوطني العالمية ـ حركة الطبقة العاملة في البلدان الراسمالية) من اجل تصديع الجبهة الامبريالية العالمية ، وتقوية جبهة الكفاح المناهضة للاستغلال والاستثمار في العالم .

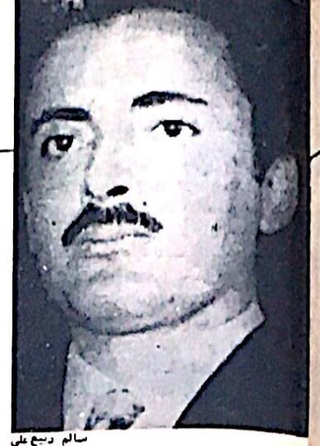

سالم ربيع علي

ان هذا الدور المحلي والعربي والعالمي الذي تؤديه الثورة وتنظيمها السياسي ، يعاكس مشاريع الامبرياليين ومخططاتهم التي تستهدف الهيمنة على المنطقة سياسيا بواسطة الحكام العملاء والانظمة الكولونيالية والمحلية ، كي يضمنوا حماية مصالحهم الاقتصادية ومواقعهم الاستراتيجية العسكرية ، ولهذا كانت باستمرار عرضة لتآمر القوى الامبريالية بواسطة ادواتها المحلية ، وفي الاونة الاخيرة ، استقر راي الامبريالية على استخدام اسلوب الامريكان في الحرب الفيتنامية ، اي فتنمة الحرب ، وبالفعل وجدوا اداة لهذه الوصفة ، عربية ويمنية بالذات وتحت شعارات وطنية وقومية ، حتى تكون المبرر وبالوقت نفسه تضلل بعض من ستتوجههم هذه الشعارات ، ولتكون الغطاء للاسباب الفعلية للحرب ، التي تهدف الى اسقاط النظام الثوري في اليمن الديمقراطية ، تمهيدا للمخطط الامبريالي الذي خص وليم روجرز وزير خارجية زعيمة الامبريالية العالمية ـ امريكا ـ الاقطاعيين والمشايخ الملكيين والرجعيين عملاء السعودية في الشمال ، بهذا الدور ، ولتخفف الازمة التي يعيشها النظام الاقطاعي بسبب تصاعد واتساع الحركة الثورية والوطنية المناهضة لعملاء الحكام الاقتصادية والسياسية .

وبالرغم من اعلان الحرب بين اليمنين واستمرارها لعدة اعوام الا ان روابط الدم والمصير لم تنقطع ، بل زادت في رقيه القوى الوطنيه والثورية الى وحدة الشعب وحمايته منجزات ثورتي اوكتوبر وسبتمبر مما اسقط بيد المخططين والمخدعين ذلك الحرب ، وخاصة عندما بادرت اليمن الديمقراطية الى طرح مشروع الوحدة ، الذي يعني في مضمونه وفي توقيت طرحه ، ضربة للتآمر الذي شن على ثورة اليمن ومكتسبات جماهيره ، باسم الوحدة .

حيث يعتبر المشروع على حماية منجزات الثورتين واستمرار الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي خلقتها الثورة كما هي ، لكن هل وافقت الاطراف المدفوعة من الامبرياليين على هذه الاتفاقية ؟

بالطبع لا .

لان المشروع الوحدوي المطروح من ثورة ١٤ اوكتوبر مغايرة لها وصفعة قوية لمشاريعها ، ولهذا فهي ان سكتت بعض الوقت فان سكوتها مؤقت ، ولا بد ان يقوم الظرف التآمر بوضع العراقيل امام تنفيذ الاتفاقية ، لان هذا الظرف اصلا لم يدر في خلده العمل من اجل وحدة الشعب اليمني والاحتفاظ بمنجزات ثورته كهدف استراتيجي ، بل كوسيلة للوصول الى غايته وهي اسقاط النظام الثوري في اليمن الديمقراطي ارضاء للامبرياليين وحلفائهم الرجعيين من آل سعود والايرانيين .

ومما يؤكد هذه الحقيقة ، استمرارية عمليات المرتزقة المنطلقة من اراضي الشمال ، وان نزاعا واسعا تحول الى قتال لا زال مستمرا بين عدد من قبائل الشمال ، لان تنفيذ الاتفاقية انهاء للحرب ، وبالتالي توقف الاموال السعودية والامبريالية التي تغدق على المشايخ والاقطاعيين المتنين في عمليات التآمر التي تشن على اليمن الديمقراطي .

● وفي هذه الذكرى بالذات ماذا يعني الاحتفال ..

ان تاريخ مسيرة الثورة في معارك التحرير وما بعد الاستقلال ولحد الان توضح مسالة هامة ، هي كون هذه الثورة جديدة على المنطقة العربية في نهجها ومشاريعها وادائها الطبقية والسياسية فهي تخطو في كل يوم خطوة الى الامام وفي كل خطوة تستهدف الثورة ترسيخ قيادة الجماهير وخط الجماهير الثوري ، وبالتالي فان مجموع منجزاتها في عام تشكل الثات من الخطوات الثورية الجريئة ، وخاصة في هذا العام الذي يشرف على نهايته كفترة زمنية وكشمعة نضاء في عمر الثورة المتجدد والمتطور .

فالثورة في هذا العام انجزت الكثير وانتقلت الى مواقع اكثر قوة في مواجهة الاعداء القوميين والطبقيين ، ووضعت برنامج الثورة الديمقراطية بافق بروليتاري جذري موضح التطبيق ، بعد ان اقره المؤتمر الخامس للجبهة القومية .

واوقفت حربا اهلية اججها الاستعماريون وعملاؤهم الاقطاعيون وارست قواعد توحيد اليمن سلميا مع المحافظة على الثورة ومنجزاتها وخطها السياسي العربي والعالمي .

هذا العام الذي يعتبر عام المنجزات وعام الحد من التآمر وعام الوحدة .. وعام هزيمة المشاريع والمخططات التآمرية الذي استهدف الثورة .. تودعه دولة ٣٠ نوفمبر وهي اكثر استعدادا لاستقبال مرحلة نضالية وكفاحية ، اكثر تقدما من المرحلة السابقة ■■

حزب التحرر والاشتراكية المغربي يوضح دعوته الى قيادة رائدة مستديرة للقوى الوطنية والتقدمية

وصلنا من الرفيق علي يعته الامين العام لحزب التحرر والاشتراكية المغربي ما يلي:

ان تصريحنا ، بتاريخ ١١ اكتوبر ، ذلك التصريح الذي نادى القوى الثورية والتقدمية والوطنية الى ان تلقي حالا حول مائدة مستديرة من اجل الاتفاق والعمل المشترك ، فصلت بعض الصحف الا تنشره ، والا تذيعه بعض وكالات الانباء دون اسهال الغامض .

وامام هذه الحقيقة ، فاننا لا نستبعد ان يكون نشره مبتورا قد تسرك عمدا في بعض افكاره تصريحنا المذكور . فلذلك نقدم فيما يلي بعض التدقيقات :

ان البلاد تمر بوضعية خطيرة جدا ، ولا احد يجادل في ذلك. فبالاضافة الى الاسباب الهيكلية القائمة، كعدم تحقيق التحرر الوطني وكاستحواذ الاستعمار الجديد على بعض المرافق الحيوية من الاقتصاد ، وسيطرة الاقطاعية والبورجوازية البيروقراطية على الزراعة ، ومثل الطالة ، وازمة التعليم في المدارس والكليات ، ومثل المؤسسات الديمقراطية ... فضلا عن كل هذا وقعت منذ عام وبعد الهزات العنيفة الناتجة عن محاولتين اثنتين للانقلابات العسكرية . وفي هذا الصدد يبدو ان هناك جانبا لا يظهر بوضوح للبعض احيانا ، وهو : التهديد المتصاعد للامبريالية الامريكية ضد بلادنا .

وبدل كل الفرائن المؤكدة ان المخابرات الامريكية (سيا) لم تكن بعيدة عن محاولة يوليو ١٩٧١ ، واكثر من ذلك عن محاولة ١٦ غشت ١٩٧٢ . وهذا العامل لا يقل من اهمية الاسباب المحلية لهاتين المحاولتين، الاسباب التي تستمد اصلها من السياسة الاقتصادية ، المتبعة حتى الآن .

ولربما بمعتد على هذه الوقائع اولائك الذين يتمنون استمرار نمس الوضعية، حتى تنهار، وتؤسى بديل لها يحقق لهم كل امالهم ، فيكونون عندئذ قد انهوا تماما من مشقة النضال والتضحية .

فبحين ان اخرين يرقبون انطلاقا جديدا لاقتصادهم الذي مردوده لن يكون باي حال من الاحوال اسوا من الحياة الراهنة ، ولانه سيوفر لهم توزيعا جديدا للاوراق بحقون خلاله بحقوق اوفر ،

بينما يصرح اخرون انهم يردون « الكل او لا شيء » ، ولا يقبلون اي حوار ، او اي اتفاق ايجابي ، وكل انتصار ديمقراطي جزئي .

وفي راينا ، فان جميع هذه المواقف تسهم بالانطوارية والمسؤولية ، وتساهم مجتمعة في تقريب البوات الانتهازية والسلبية ومعنيتها ، بوات ساهمت في دهور الوضعية السياسية المغربية ، بدهورا لم يقع في اوساط الرجعية المرتبطة بالامبريالية المتامرة في الخفاء ، بل في صفوف الحركة الوطنية، التي اضطرت بعض قناتها الى اليأس والركون ، بل والى الانجرار في طريق المغامرات التآمة .

ومن شان تعزيز هذه البوات في الظروف الحالية ان يزيد الازمة تعقيدا ، ولن يمكنه الا ان يشجع على مغامرات من هذا النوع ، ويتيح الفرص لتدخل اجنبي ، سافر او مستتر .

من الصيانة الاعتقاد بان الوضعية « القادمة » لا يمكنها ان تكون اسوا من الوضعية اليوم . فمن يستطيع ان يقدم الدليل القاطع على ان البلاد ، اذا استمر الحال هكذا ، قد لا تنبثق ديكتاتورية يمينية تلحق بها اضرارا جساما سيكونه القضاء عليها امرا عسيرا ولا شك . ولا يساورنا ادنى التباس بان هذه الديكتاتورية الرجعية ستسلط ، بكيفة رئيسية ، على الطبقات الشعبية : على الطبقة العاملة لان منظماتها السياسية والنقابية هي العقبة الكاداء في طريق الرجعيين والامبرياليين ، وتسلط على الفلاحين الفقراء الذين تستلهم الاقطاعية والبورجوازية الكومبرادور ، وعلى شبيبة المدارس والكليات ، لان كفاحيتهم المعاطيه، بالانسجام مع الكفاح الشعبي العام ، تهدد مصير الامتيازات المحلية والاجنبية .

ان ديكتاتورية كهذه سوف لا تمنع بمنع الاحزاب والنقابات الوطنية ، وباضطهاد مناضليها، بل ستمعق بؤس الشعب وشقاءه الى درجة لم يسبق لها مثيل، وسوف تحول دون كل تطور ، وتقضي على البعية الباقية من المكاسب الاجتماعية الطفيفة التي اتى بها الاستقلال ، وتزيد من توغل البلاد داخل نفق الاستعمار الجديد والامبريالية .

اننا ، بخصوصنا ، نرفض المساعدة باي شكل من الاشكال ، على وقوع احتمال من هذا القبيل : فوطنيتنا وتعلقنا بالشعب مضمنانا من قبول تعاقم التدهور العام . وبالمثل ، لسنا صبيانا ، او اناسا مغفلين، او عديدين حتى ننتظر مجيء رجل منقذ ، او مجموعة رجال منقذين كيفما كان اخلاصهم ، لان الرجل القوي لن يعوض ابدا العمل الثوري للجماهير .

فالشعب ـ والشعب وحده ـ الذي يكافح ناجمعه اليوم من اجل الخبز والسلام والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، هو القادر وحده على انقاذ البلاد من جديد ، كما انقذها وخلصها من السيطرة الاجنبية في ماض قريب .

لذا ، فكل ما من شانه ان يصعف من حماس الجماهير وشمل عملها ، او يساعد على المغامرات ، هو عمل مرفوض اساسا . وان الحفاظ على كفاحات الجماهير وترقيتها ورفع مستواها السياسي وتوجيهاتها وقيادتها هو المهمة الاولى واللازمة .

ان كل القوى السياسية الموجودة في البلاد هي الان امام مسؤولياتها. وعلى القوى الحية ، بالخصوص ، ان تكون في مستوى هذه المسؤوليات التي تعتبر ، دون مبالغة، تاريخية .

ان التجربة التي عشناها منذ ١٩٥٦ تدلنا على انه لا يمكن لاية قوة وطنية ان تقوم وحدها بتحقيق المهام العظمى التي تنتظرنا ، ولم يصادف ان استطاعت ذلك . وما دام الامر كذلك ، فكيف يمكنها ان تنجز وحدها تلك المهام الكبيرة والحالة انها في بطاحن داخلي .

اذن ، فالوحدة الشاملة بمكن وضع حد للدمار ، وتحسين الوضعية ، وليس هناك طريق اخر .

يقول البعض : لنشرع حالا في الانتخابات ودمقرطة الحياة الوطنية لضمان نجاح اي عمل حكومي . ويرى البعض الاخر ان الشروع في تحقيق برنامج اقتصادي واجتماعي وتاجيل الاستشارات الشعبية الى اجل غير مسمى، هو الطريق الامثل . وكيفما كان الحال ، فلا يجوز ان يحول هذا الخلاف الى نقاشات سترتبط فارغة واصطدامات مضرة بين قوى قريب بعضها من بعض ، ان لم نقل شقيقة وذات مصير مشترك ، لا سيما والازمة توشك ان تتفجر انفجارا اكثر خطورة . وفي حالة الاصرار على عدم توحيد الصفوف الثورية والتقدمية والوطنية سيظل الباب مفتوحا لتكرار المغامرات تشجيعا من الصالح السريه الامبريالية ، او تمهيدا لمخططاتها .

نعتبر اننا بالامكان تقارب وجهات نظر القوى الحية ، وان اتفاقها امر غير مستحيل لان الاسس التي يقوم عليها التفاهم والوفاق ثابتة في برنامج كل قوة من هذه القوى ، وهذه الاسس هي :

ـ تحرير الاراضي التي تحتلها اسبانيا ؛

ـ تحقيق اصلاح زراعي جذري على توزيع الاراضي على الفلاحين الفقراء وعلى العمال الزراعيين ، ـ التصويت على طرق قطاع الدولة اساسا ، ـ الزيادة في الاجور والتعويضات، ـ وضع سياسة للتعليم مبنية على التجديد ، والتعميم ، والمعربة ، والتعريب ، ورفع المستوى ، ـ سن سياسة خارجية قومية ومستقلة ، ـ احترام كلي للحريات العمومية .

وبما انه لا يوجد من يعارض فكرة اعطاء الكلمة للشعب ، ما عدا الرجعيين ، فبامكان القوى الثورية والتقدمية والوطنية ان تتوصل الى اتفاق يحدد موعدا لتنظيم الانتخابات .

ويجب ان يكون اجل هذا الموعد معقولا ، من شانه ان يضمن الحياة الديمقراطية الحرة والنزيهة ، وبحسن الجو العام . وهذا يفترض ، باديء ذي بدء اطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين . ونحن من جهتنا نرى ان الاستشارات الشعبية ينبغي ان تبدء بانتخاب مجلس تاسيسي وشريعي عبر الاقتراع العام ، المباشر والسري .

بهذه الروح تقدمنا بفكرة تنظيم مائدة مستديرة تضم القوى الثورية والتقدمية والوطنية ، يقينا منا بان زعماء هذه القوى ـ اذا تم لقاؤهم ـ قادرون على التوصل الى اتفاق حول برنامج ادنى ، والى رسم خطة عمل تكون مبنية على تحديد الجماهير الشعبية لغرض حل ديمقراطي للازمة .

ومن كل هذا نستخلص ان الوحدة شيء ضروري جدا، وينبغي ان تكون وحدة حقيقية ومخلصة ، تضع في حسابها التجربة المرة للكتلة الوطنية ، وحدة لا سمتني اية قوة وطنية، وتحترم مبادىء الاستقلال والتعاون، وترتكز اساسا على لجان قاعدية مرتبطة من جهتها بالجماهير الشعبية ؛ لتعبر بصفة ديمقراطية عن مطالبها ومشاعرها ، ولتحركها وتنظيم نشاطها .

هذه هي الوسيلة الوحيدة في الظروف الراهنة لوضع حد للتدهور ، ولانعاش حياة سياسية سليمة، ولتثبيت اسس الديمقراطية والشروع في القيام باصلاحات هيكلية جذرية عميقة ، وضمان فوز الثورة الوطنية الديمقراطية ، وفتح افاق الاشتراكية. وتلك هي المهمة الملحة لقطع الطريق امام المغامرات، ووقاية المغرب من الامبريالية . وان هذا ليتطلب بعض التنازلات من جميع الاطراف المعنية. فهل سيكون ذلك مطلبا فوق الطاقة بالنسبة لمواطنين يحبون وطنهم وشعبهم ، ويطمحون لخدمتهما ؟